الانتخابات في الدول الريعية وحدود الديمقراطية (دراسة حالة: الجزائر)

لعربي لعربي*

مقدمة:

لقد كثرت أدبيات الكتابات حول النفط ودور عائداته الريعية عبر ثقافات ومجتمعات متباينة. فانقسمت جلُّها إلى فريقٍ رأى فيه نعمةً تروم التأسيس لاقتصاد قويٍّ يدفع بالتنمية ويرفع مستوى الرفاه. في حين تبنى آخرون، تياراً يرى فيه نقمةً من خلال تعزيز هيمنة النظام الحاكم، وبناء علاقة زبائنية تعرقل عملية الانتقال الديمقراطي.

إن وفرة العائدات النفطية تضمن الحاجيات اللازمة للنخبة، وتعزِّزُ مؤسَّساتها الاستِّبدادية، تقوِّي النظام وتمكِّنه من حماية نفسه. تزيد في جشع الحكومات وفساد نخبها، من خلال شراء الولاءات ودفع المجتمع إلى النأي عن المطالبة بالحقوق السياسية، والتقليل من الضغط والرقابة على السلطات التنفيذية. فتغدو حكومات غير شرعية، لأن الانتخابات فيها مزوَّرةٌ، تغيب عنها النزاهة والشفافية. بل أن للديمقراطية حدود، ترسمها الدول الريعية من خلال استيراتيجيات للتلاعب الانتخابي، تروم ديمقراطية عرجاء تأخذ العديد من التمظهرات، وتصنع موزاييك لديمقراطية تمثيلية كقفَّازٍ يحمي النظام من الممارسات اللاديمقراطية عبر مخارج احتيال تدَّعمها سلوكيات المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، التي تبدو جلِّيةً في ظاهرة الانتخابات الرئاسية في الجزائر كدراسة حالة ضمن الدول الريعية وتبعات اكراهات الانتقال الديمقراطي في المنطقة.

المشكلة البحثية: تروم هذه الدراسة تفكيك العلاقة الموجودة بين متغير الانتخابات وتقاسم الأدوار، واكراهات الاستعصاء السياسي لتجسيد الممارسة الديمقراطية داخل الدول الريعية، معتمدين على مؤشِّر السلوك الانتخابي في الجزائر كدراسة حالة.

(*) أستاذ محاضر - قسم العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس (مستغانم، الجزائر).
larbi.larbiuniv@yahoo.fr

أهداف البحث:أ-أهداف علمية: عرض التأصيل النظري وأدبيات دراسة الريع كنعمة أو نقمه، إبراز الترابط البحثي بين المتغيرات الثلاث، الريع، الديمقراطية والانتخابات في الجزائر، أداء الوظيفة التراكمية في ميدان البحث العلمي.

ب-أهداف عملية: التنبيه لخطر الاعتماد الكلي في الاقتصاد على الريع، وكيفية توظيف العوائد الريعية لترسيخ التحول الديمقراطي، أهمية نزاهة وشفافية الانتخابات في ترسيخ الممارسات الديمقراطية.

فرضية الدراسة: أن هناك علاقة ارتباطية، كلما ارتفع الدخل الريعي، كلما توجَّهت الديمقراطية نحو الانكماش.

منهجية الدراسة: اعتمدنا توظيف جهاز مفاهيمي يتضمن مصطلحات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، وتعدد في المناهج بغية توضيح الصورة، والاقتراب من الحقائق الخفية لإشكالية هذه الدراسة. وتجلَّت هذه المناهج في المنهج المقارن، الاقتراب النسقي، دراسة الحالة.

المحور الأول: الريع، بعدٌ مفاهيمي ومقاربات منهجية

أولا: الاقتصاد الريعي من التعريف إلى المفهوم.

١- تعريف الرَيْعْ:[١] **الرَيْعْ،** مصدر رَاعَ. ويعني لغة، النماء والزيادة. جمع رُيوعٌ وأَرْيَاعٌ، وهو مارتفع عن الأرض. ويقال أرض مُريعَةٌ، أي مُخْصِبَةٌ، ورَيْعَانُ كُلُ شَيْءٍ أَوَّلُهُ، ومنه رَيْعَانْ الشَبَابِ. وفَرَسٌ رَائِعٌ، أَيْ جَوَادٌ مُمْتَازٌ.

الريع:[٢] هو الدخل الناتج عن استغلال البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتواجد فيها مصادر الدخل، دون أن ينتج ذلك عن نشاط اقتصادي أو ممارسة سوقية. فهو اعتماد على دخل لا يتم كسبه عن طريق الانتاج والعمل.

٢- الدولة الريعية: رأى لينين[٣] أنها طفيليات رأسمالية متحلِّلة، وهي تؤثر على الجوانب الاجتماعية والسياسية للدول المعنية. لكن أول من ربط بين مفهوم الريع بالدولة تحت مسمى الدولة الريعية Rentier State هو الكاتب الايراني حسين بهلافي Bahlavy في بحثه الموسوم "نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية حالة ايران" والذي نشر عام ١٩٧٠[٤] شخَّص فيه طبيعة الدولة الريعية، التي تعتمد بالدرجة الأولى على دخل ريعي يتأتى من مادة أولية (النفط).

وعرَّف " **الدولة الريعية** " على أنها تلك الدولة التي "تعتاش على عائدات من الخارج، إما من بيع مادة خام أو من تقديم خدمات استراتيجية (كقناة السويس)، أو من ضرائب تفرض على تحويلات من الخارج.[٥] فهي الدولة التي تحصل على جزء كبير من إيراداتها من مصادر خارجية على شكل ريع،[٦]وتتراكم مباشرة في يد الدولة، مع مشاركة عدد قليل في توليد هذه الثروة. **الدولة الريعية**[٧] ليست

بالضرورة متصلة بالنفط، فإسبانيا كانت دولة ريعية طيلة القرن ١٦م، معتمدةً على ذهب وفضَّة مستعمراتها في أمريكا اللاتينية. أو الاردن، كدولة ريعية تتلقى جزءًا أكبر من مداخيلها من المنح والمعونات العربية والغربية.

٣-الاقتصاد الريعي:[٨] الاعتماد على مصدر واحد للريع (الدخل)، من قبل الدولة. وغالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقَّدة سواء كانت فكرية، أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز. وتحتكر السلطة مشروعية امتلاكه، وتوزيعه، وبيعه. ويرى بهلافي أن الاقتصاد الريعي يشترك فيه غالبية أفراد المجتمع، أما في الدول الريعية، هناك عدد محدود من العاملين في توليد الريع، بينما يرجع الريع كله إلى النخبة الحاكمة دون غيرها. في حين يتولد الريع الخارجي في بعض الجزر السياحية كما في سنغافورة من أغلبية السكان، ما يجعلنا أمام اقتصاد ريعي وليس دولة ريعية. فالاقتصاد الريعي ليس بالضرورة يُوَلِّدَ دولة ريعية، ولكن الدولة الريعية تُوَلِّدُ اقتصاداً ريعياً حتماً، من خلال تدوير العائدات الخارجية في النشاطات الاقتصادية المختلفة. وخَلُصَ الباحث فواز الحميد إلى أن الاقتصاد الريعي غير منتج، وأنه يتلاءم وطبيعة النظم السياسية المغلقة التي تعتمد توزيع الريع على أساس الولاءات والطائفية، ومنطق القرابة من السلطة.

ثانيًا: المقاربات المنهجية في دراسة الريع، وآلياته السببية حسب مايكل روس:

احتل موضوع العلاقة بين النفط كنعمة أو نقمة على الديمقراطية مجالاً واسعًا من النقاش في حقلي الاقتصاد والعلوم السياسية. وأكَّدت الدراسات التجريبية حسب دوبلهوفر[٩] Doppelhofer على العلاقة الموجودة بينهما، واحتلت لعنة النفط وعلاقتها السلبية الجزء الأكبر في الأدبيات المتعلقة بالتجارب التنموية. في حين رأت الدراسات الحديثة أن العلاقة بين الثروات الطبيعية والنمو هي أقل وضوحًا، تؤثر فيها روابط مختلفة عبر نوعية المؤسسات ومدى انتشار الديمقراطية فيها. وقد خَلُصَ بعض الباحثين على غرار مايكل روس Michael Ross إلى أن النفط والثروات الطبيعية في بعض المناطق تعيق الديمقراطية، وحدَّد ثلاث آليات سببية لذلك:[١٠]

١-آلية التبعية للريع: The Rentier Effect: تستخدم الحكومات عائدات النفط ومداخيله لتخفيف العبء الاجتماعي، وتفادي الضغوط الشعبية المطالبة بالمساءلة. وتصف دراسات الحالة ثلاث طرق لذلك:

أ- **الأثر الضريبي:** Taxation Effect تفادي فرض الضرائب وتعويضها بالعائدات النفطية الضَّخمة، فيتغاضى المجتمع المدني عن المطالبة بالمساءلة للنظام السياسي. وتشير النتائج التي توصل لها كل من كريستال Crystal وبراند Brand ، في دراساتهم

لدول نفطية، أنها لم تُسْأَلْ يومًا عن قنوات صرف المداخيل النفطية. وأن تراجع الضرائب يؤدي إلى التقليل من ضغط المواطنين في الرقابة على السلطات التنفيذية.
بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر،[١١] ونتيجة لتكلُّفة الحروب، سقط الأمراء النمساويون في عبء الديون، دفعت بهم إلى المطالبة بضرائب جديدة، جعلت أصحابها يسائلون الحكام على الوجهات التي تنفق فيها. وهو نفس ماحدث في الثورة البريطانية عام ١٦٨٨، وكانت مقدمة لأن يكون البرلمان أكثر تمثيلاً وقابلية للمساءلة أمام العامة. عكس ماحدث في الدول الريعية حيث أُضْعِّفَتْ المعارضة، وَوُظِّفَتْ الأموال لشراء السلم الاجتماعي، وبالتالي إفشال الديمقراطية. ففي السعودية مثلاً، يتقاضى أبناء الأسرة الحاكمة من ٢٧٠ إلى ٨٠٠ ألف دولار شهريًا، فقط كونُهم من الأسرة الملكية، ما كَرَّسَ اللامساواة والرشوة، وقوَّض الديمقراطية.
أكَّد "ميك مور" على أن النظام الضريبي المستقِّر،[١٢] عامل ضروري لتشجيع المواطن على الانخراط في الحياة السياسية، ورفع درجة المساءلة. أما غيابه، فيفرز اختلالات وظيفية وبنيوية على مستوى العلاقة بين الحاكم والمحكوم، لأن النخبة ليست في حاجة إلى استخراج الموارد المالية من المواطنين. فالثروات هي التي توفِّر لها الحاجيات المالية اللازمة لتعزيز المؤسسات الأمنية، وشراء المؤيِّدين. فيُمنَح المواطن امتياز عدم دفع أو تخفيض الضرائب، مقابل حرمانه من حقِّه في المشاركة الفعلية في عملية اتخاذ القرار.
ففي الجزائر تمثِّل الضرائب غير النفطية من مجموع الايرادات ١٠,٢ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع الدول المجاورة تونس وليبيا. وحسب بعض الاحصاءات أن ٤٦ ٪ من العمال غير مسجَّلين كأجراء.[١٣]
ب- تأثير الانفاق[١٤] : Spending Effect إن وفرة المداخيل النفطية تمكن الدولة من إدخال قدر من التجديد لجلب رضا الرأي العام ولو شكلياً. وهو ما توصل له الباحث أنتليس Entelis في دراسة للسعودية، واستثمارها لجزء من عائداتها النفطية في برامج تخفِّض من الضغوط للمطالبة بالتحول الديمقراطي. أما في الجزائر[١٥] الانفاق الحكومي بعد أحداث الربيع العربي عام ٢٠١١ ارتفع بحجم كبير. حيث وافقت الحكومة على رفع الدَّعم للمواد الغذائية، فارتفع حجم الواردات بنسبة ٦٠ ٪ مقارنة مع ٢٠١٠، وبفاتورة بلغت ٤٦ مليار دولار .$كما رفعت الدولة من رواتب العمال في الوظيف العمومي بنسبة ٤٦ ٪. ورفعت القيود على الباعة المتجوِّلين، لعزلهم عن الانضمام للحركات الاحتجاجية، فالاقتصاد غير الرسمي يتجاوز ٦ ملايير دولار$، ويمثل ١٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، ويمنح وظائف تقارب المليونين، أي مايمثل ٢٢ بالمائة من مجموع القوة العاملة.

وخصَّصت الحكومة مبالغ ضخْمة كقروض بدون فوائد لصالح الشباب. ففي عام ٢٠١١، برزت ٥٠,٠٠٠ مؤسسسة صغيرة، وظَّفت أكثر من ٧٠,٠٠٠ شاب. وأنفقت الحكومة الجزائرية أكثر من ٢٣ مليار دولار في المنح العامة ورفع الرواتب والمزايا، فزاد الانفاق الحكومي بنسبة ٥٠ بالمائة عام ٢٠١١، وسهَّل هذه المهمة وفرة الاحتياطات المالية التي قُدِّرت شهر ديسمبر عام ٢٠١١ بـ ١٨٢ مليار دولار $.

ج- أثر تكوين الجمعيات:Group formation Effect[١٦] تعمد الدول الريعية توظيف العائدات النفطية للحيلولة دون بروز جمعيات مدنية فاعلة، وتأطيرها للمجتمع المدني فتطرح قضايا تؤرق الأنظمة السياسية، وتنحو إلى المطالبة بالحقوق السياسية. ففي دراسات للجزائر،[١٧] ليبيا، تونس وايران خَلُصَتْ إلى نتيجة مفادها عرقلة مُتَعَمّدَة لإنشاء الجمعيات، وبالتالي انتفاء شرط مسبق من شروط إرساء الانتقال الديمقراطي. وقد أكَّد بوتنام Putnam أن المؤسسات المدنية التي تتجاوز الأسرة ولا تعلو على الدولة تساهم في تقوية رأس المال الاجتماعي، وتميل إلى تعزيز الحكم الديمقراطي. لكن وجود العديد من الجمعيات والمنظَّمات "على الورق" يمكن أن يخلق انطباعًا خاطئًا عن الحيوية والتعدُّدية في المجتمع المدني في الجزائر. حيث تعتمد معظم هذه الجمعيات على الدولة في الدَّعم، وتتنافس مع بعضها البعض لمحدودية هذه الإعانات المالية. أما شودهري[١٨] Chaudhry فخلص إلى أن وفرة العائدات النفطية في سبعينيات القرن الماضي، شجَّع على انتهاج الحكومات مشاريع لإبعاد المواطنين عن السياسة، والعمل على تدمير المؤسسات المدنية المستقلة، وصناعة هيئات أخرى تمجِّد سياسة الحكومة وتدافع عنها.

٢-آلية فرض القمع[١٩] : the Repression Effect لقد أكدَّ Skocpol من خلال دراسته لإيران أن جلَّ مداخيلها النفطية وُظِّفَت لتقوية المؤسسة العسكرية. دراسة Clark للكونغو عام ١٩٩٠ وصرف العوائد النفطية في بناء القوات المسلَّحة، والحرس الرئاسي. في حين خَلُصَ Gause إلى أن دول الشرق الأوسط، ركَّزت كثيرًا على جهاز المخابرات. مايعني وجود علاقة جوهرية بين القمع والاستبداد في الأنظمة الشمولية بالثروة النفطية، والتأسيس لممارسات شمولية، تنشر الرعب في نفوس المواطنين وتجعلهم يتردَّدون في المطالبة بحقوقهم ومواجهة المؤسسات الأمنية. اعتمد النظام الجزائري على المؤسسة العسكرية والأمنية في منع الاحتجاجات، فعدد رجال الأمن يفوق أحيانًا عدد المتظاهرين. الجزائر تمتلك أكبر ميزانية دفاعية في القارة الإفريقية،[٢٠] والتي قدَّرها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام عام ٢٠١٢ بـ ٩,١ مليار دولار $.

٣- آليـة التحـديـث[٢١] the Modernization Effect: إن اكتشـاف النفط لم يحفِّز الحكومات المستفيدة من العوائد المالية على إحداث التغيير، بالرغم من توافر الامكانات المادية المساعدة على ذلك. كما أن التأثير السلبي للريع في الدول العربية، انحسر في احتكار توزيع الريع عبر التعامل مع البطالين، والكادحين وإرضائهم عبر توفير مساكن لهم، أو منحهم إعانات غذائية. وساهمت العائدات النفطية في الجزائر على تثبيت الدولة الريعية. فأغلب الأموال المخصَّصة للتنمية، انتهت في حسابات خاصة، دون شفافية ومحاسبة الهيئات النيابية. وفي ظِّل الدولة التسلطية، تصبح ملكية العوائد الريعية والتصرّف فيها مصدرًا حاسمًا لتعزيز قوة النظام، وتمكينه من تخصيص الموارد الضَّخمة لحماية نفسه وتواجده.

ثـالثًـا: النفط كعائـق للديمقـراطيـة: إن النظام الديمقراطي حسب صمويل هنتجتون هو النظام الذي يكون قادته منتخبون دوريًا بطريقة حرَّة ونزيهة وشفَّافة. يتنافس فيها المرشحون بكل حرية ودون اكراهات للحصول على الأصوات.[٢٢] أما الديمقراطية السياسية حسب شميتر وكارل[٢٣] Schmitter and Karl: هي نظام حكم يخضع فيه المسؤولون للمساءلة من قبل المواطنين عن الإجراءات المتخذة من قبلهم في المجال العام".

إن أغلب الدراسات في العلوم السياسية[٢٤] أجمعت على أنه كلما ارتفع مستوى الدخل، كلما كانت الحكومات أكثر ديمقراطية. لكن في الدول النفطية بارتفاع الدخل تتجه الديمقراطية نحو الانكماش. يمكن للنفط أن يكون مصدرًا للثروة، كما يمكنه أن يكون عائقًا للتحول الديمقراطي، ويُمكِّن الأنظمة الشمولية من القمع. في حين هناك دول أخرى استغلت هذا المورد، ووظَّفته في تعزيز الديمقراطية على غرار النرويج وأندونيسيا، وتفادت وقوعها ضحيةً له. فالنفط يكون عائقًا للديمقراطية.

جدول رقم (01) يبين الاحتمال السنوي للفشل الديمقراطي (1960-2002 %)

مستوى الدخل	الدول النفطية	الدول غير النفطية
دخل منخفض (أقل من 1000 دولار $)	11.2	4.1
دخل متوسط (من 1,000 إلى 5,000 دولار $)	2.2	2.4
دخل مرتفع (فوق 5000 دولار)	3.6	3.0
عبـــر المناطـــق		
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	0.0	6.3
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	14.3	5.1
لا الشرق الأوسط ولا إفريقيا	0.8	1.4
المجموع	1.3	1.8

SOURCE: KELSEY J. O' Connor, LUISA Blanco, and others (2016), **Does Oil Hinder Democratic Development? A Time-Series Analysis**, Pepperdine University, School of Public :Policy Working Papers, Paper 61. P. 27. **Available at**: http://digitalcommons.pepperdine.edu/sppworkingpapers/61

يعتقد العديد من الباحثين[٢٥] أن التطور الاقتصادي يحسِّن من معايير الحياة، ويحرِّر الفقراء. ففي دراسة شملت أكثر من ١٦٠ دولة من١٩٦٠ إلى ١٩٩٥ أثبتت أن تحسين مستوى المعيشة يؤدي إلى التنبؤ بارتفاع الممارسات الديمقراطية. لكن هذه القاعدة لا تصلح في الدول التي يعتمد اقتصادها على النفط أو موارد طبيعية أخرى. حيث يرى مايكل روس[٢٦] Michael Ross أنها محيط غير خصب لزرع الديمقراطية. فعوائد الريع، سبب جشع الحكومات وفساد نخبها، وتوظيف هذه العوائد في تعزيز مؤسَّساتها الاستبدادية.

إن التنمية القائمة على الريع تفشل في صناعة تجانس ثقافي واجتماعي، واحداث تغييرات سياسية لترسيخ الحكم الديمقراطي، خاصة في الدول المتخلفة. وأن مبدأ المساءلة والاستجابة لمصالح المواطنين مبادئ أساسية للديمقراطية، لكن العوائد الضخمة للريع تدفع الأنظمة الحاكمة إلى التهرب من المساءلة. ويرى هينتجتون أنه لايمكن الحديث عن الديمقراطية في الدول الريعية، لأنها تُوظِّفُ هذه العائدات في تعزيز وتقوية جهازها البيروقراطي.[٢٧] وأكدَّت الدراسات الكمية في حقل الديمقراطية على هذا الاتجاه، دون الاعتماد على النفط كمتغير تفسيري لوحده.

لقد توصَّل الباحث بارو[٢٨] Barro في دراسة له عام ١٩٩٨، أن النفط في الدول الريعية أثَّر سلبًا على مسار الديمقراطية. لأن الدولة حسب كل من أسيموغلو Ace-moglu عام ٢٠٠٦، وهابر Haber عام ٢٠١١، ومينالدو Menaldo عام ٢٠١٣، لها القدرة على تمويل نفسها من عوائد النفط. وهي في غنًى عن جمع الضرائب من المواطنين، وبالتالي ليست مضطَّرة لفتح المجال أمامهم للخوض في الحريات المدنية والحقوق السياسية.

لقد توصل تْسْوِي Tsui في دراسة عام ٢٠١٠، أن الدول التي لم تعرف الديمقراطية أربعون سنت خَلَتْ، ولم يُكْتَشفْ فيها النفط، تُسَايِر التحول الديمقراطي وتتقدم بعشرة نقاط، عن الدول التي اكتشف فيها النفط. وأن أنصار نظرية لعنة الريع توصلوا في أغلب دراساتهم، إلى أن لموارد النفط تأثير قوي ومعاكس على الديمقراطية في الممارسات السياسية، من خلال جعل الحكومات الاستبدادية "أكثر استقرارًا وأقل احتمالية للانتقال الديمقراطي".

رابعًا: حدود الديمقراطية في عرف الدول الريعية: إن ما يميِّز الدول الريعية[٢٩] هو إعاقتها للتحول الديمقراطي، ومنعها تطور المجتمع المدني. وميزانية الدولة تحت تصرف الحاكم، ينفقها كيفما يشاء، وكأنها هِبات تُوجَّه لشراء ولاءات سياسية. تُوظَّف العوائد في احتواء "النخب" وشرائها لتغييب دورها في المجتمع المدني داخل الدول العربية.[٣٠] فانتظم المجتمع على شكل هرم يتحصل على المزايا

وفقًا لوضعه المتميِّز في هذا الهرم، ويقوم بإعادة توزيع جزء منه في حلقات تابعة لهذه الشرائح الريعية.

إن الاعتماد على الريع[٣١] عرقل المسار التنموي، وأحبط مسارات الانتقال الديمقراطي، للعلاقة الموجودة بين العوائد النفطية والسلوكيات الشمولية. وهو ماذكره كل من Jenson و Wantchekon، فالعوائد النفطية يسيطر عليها مجموعة صغيرة توظِّفها لصالحها، دون مراعاة المصلحة العامة، فَيُحْتَدَمُ الصراع حول السلطة، وينكسر مسار التحول الديمقراطي، وتتضاعف اكراهاته وتزداد التحدِّيات.

المحور الثاني: جدلية العلاقة بين الانتخابات والديمقراطية

أولاً: الشرعية الديمقراطية ومقومات نجاحها:

١- الشرعية الديمقراطية: لقد كثر الحديث عن الديمقراطية خلال العقد الأخير من القرن العشرين في الأوساط العلمية والسياسية والاعلام، وفي الأوساط الجماهيرية. ويرجع ذلك إلى أن عدد الديمقراطيات في العالم تجاوز عدد الأنظمة الاستبدادية لأول مرَّة في التاريخ. وهو ما أطلق عليه صامويل هنتجتون[٣٢] في كتابه "الموجة الثالثة" الحدث السياسي الأكثر أهمية في أواخر القرن العشرين، فالحكومات تستمد شرعيتها من الشعوب. وأكَّدت كل المواثيق الدولية المعنية بحقوق الانسان على معايير ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة.[٣٣]

٢- الانتخابات الديمقراطية ومقومات نجاحها حسب شيدلر:[٣٤]

أ-التمكين: تمكين المواطنين من ممارسة السلطة. **ب-حرية العرض:** الحرية في صناعة واختيار البدائل. **ت-حرية الطلب:** حرية تشكيل الأولويات من قبل الناخبين. **ث-التضمين:** كل المواطنين، معنيون بالتسجيل في القوائم الانتخابية، دون قيود. **ج-التعبير الحُرُّ عن التفضيلات:** حرية تشكيل اختيارات المواطنين وحرية التعبير عنها. **ح-النزاهة:** في الأصوات المُعبَّرِ عنها، دون أي إضافاتٍ أو تزوير. **خ-الشخصية الحاسمة:** النخبة التي أفرزتها الانتخابات عليها تحمل المسؤوليات كاملة.

ثانيًا: أهداف العملية الانتخابية في الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الشمولية:

للانتخابات أهمية في الفكر السياسي العالمي، لضمانها التداول السلمي على السلطة، وتفكيك رموز جدلية العلاقة بين السلطة والمجتمع، عبر صناديق الاقتراع. وقد توصل كل من غي هِيرمت Guy Hermet وآلان روكْيِي Alain Rouquié في دراسة لهما عام ١٩٧٨م، أن ثمانية دول فقط من ١٣٦ دولة الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة آنذاك، لم تُقِمْ انتخابات في العشرية الماضية.[٣٥] وتشير المعطيات إلى أنه عام ٢٠٠٦ حوالي ١٣٪ فقط من دول العالم، من لم تختر قياديها عن طريق

الانتخاب مقارنةً بـ ٤٠ ٪ عام ١٩٧٤م.

١-الدول الديمقراطية والسلوك الانتخابي: رأى صامويل هنتجتون أن الانتخابات تُجسِّد آلية عمل نظام الديمقراطية النيابية، وهي وسيلة يتم بها إضعاف الأنظمة الديكتاتورية والقضاء عليها، وهي أداة نشر الديمقـــراطية وهدفها فهي لا تعني حياة الديمقراطية فقط، وإنما أيضًا موت الديكتاتورية.[٣٦]

٢-الدول غير الديمقراطية واستيراتيجية التلاعب الانتخابي: اعتبرت الأنظمة الشمولية الانتخاب استيراتيجة مهمة للبقاء والاستمرار في السلطة، وراء قناع الديمقراطية. أخذت العملية الانتخابية حسب أندريس شيدلَر[٣٧] Andreas Scheler شكل الاستبداد الانتخابي في الدول التي تقع في المنطقة الرمادية. فهي دول لا تعيش مرحلة انتقال ديمقراطي، بل هي أنظمة شمولية غير مغلقة، يميِّزها الانتخاب. والانتخابات فيها، أكثر من مجرد طقوس للتزكية، بل تشكِّل اللعبة السياسية ذاتها. فهي أنظمة تبدي ملامح الديمقراطية، بتبنيها الدساتير،الانتخابات التعددية، البرلمانات، المجالس المحلية... دون غايات الممارسة الديمقراطية. أي اعتبار الديمقراطية خدعة تختفي وراءها.[٣٨] وقد صنَّف شيدلر[٣٩] الجزائر تونس والمغرب ضمن نظام الانتخاب الاستبدادي، فهو قفاز يحمي أيادي النظام من الممارسات اللاديمقراطية، من خلال استيراتيجيات للتلاعب الانتخابي كمخارج للاحتيال فسَّرها نموذج كل من بيرش Sarah Birch وكلينقايرْت[٤٠] Calingaert .

ثالثًا: الهندسة الزبائنية والفساد النخبوي:

١-الزبائنيات الريعية: إن اتساع الشبكة الزبائنية يفرز إقصاء المواطن من عملية اتخاذ القرار وتجريده من دوره كمراقب للعقد الاجتماعي، ومن ثمَّ إعادة ادماجه في الحلقة المفرغة للنظام التوزيعي. فتقمع الحركات الاحتجاجية، وتنتفي الوظيفة السياسية للمجتمع المدني عبر إلغاء الضرائب أو تخفيضها لمستويات دنيا[٤١]. عكس الدول الغربية التي يلعب المواطن فيها دور المراقب للنخبة، للحيلولة دون الاستيلاء على السلطة والاستبداد بها. أما في الدول الريعية، فيلعب دور الزبون الذي يخدم مصالح نخبة ضيِّقة انتهازية، وينهار الوعي الجماعي كقوة موازية مناهضة للنزعة الاستبدادية التي سمَّاها أسيموغلو Daron Acemoglu وروبنسون James Robinson بالحلقة المفرغة في الدول الاستخراجية. وتغدو وظيفة المؤسسات الاستخراجية الاقتصادية هو إغناء النخب، ومضاعفة ثرواتها وسلطاتها السياسية.

٢- من الفساد النخبوي إلى الفساد المجتمعي: إن اتساع الفساد في الأنظمة الناهبة، يسهِّل عملية انتشاره إلى أدنى مستويات الهرم المجتمعي. عبر سياسة تعيين الأتباع غير المؤهلين، تجنيد عدد كبير من الزبائن الموالين على مستوى

المؤسسات المالية، القضائية، التربوية. فتنتقل الدولة من الفساد النخبوي إلى الفساد المجتمعي. ويغدو الفساد ميكانزم، للتكيُّفْ مع السياسات الاستخراجية والتوزيعية التي تتبناها النخبة الحاكمة، ولاينظر إليه على أنه آفة. وبرزت شبكة من العلاقات تُوزِّعُ المزايا، فظهرت شرائح اجتماعية، بينها فروق في الحقوق السياسية والمادية، أضعفت احساسها بالمواطنة وغدت علاقة المواطن بالدولة علاقة زبائنية، نتج عنها انفصامٌ بين المجتمع والدولة.

٣-الرشوة وغياب الشفافية: رأى صندوق النقد الدولي[٤٢] أن ارتفاع العائدات الريعية أدى إلى ارتفاع نسبة الرشوة، وجعل من يقتسمون السلطة، يرفضون المراقبة، وبرز تحالف بين أطراف اجتماعية وسياسية تُدَّعِم النظام الحاكم. وحسب مؤشر الشفافية الدولي[٤٣] لعام ٢٠١٢، احتلت الجزائر المرتبة ١٠٥ من ١٧٦ دولة، والمرتبة ١٢ من ١٧ دولة من دول الشرق الأوسط، وشمال افريقيا. على الرغم من توقيعها على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الرشوة عام ٢٠٠٤، ومصادقتها على قانون الوقاية من الرشوة عام ٢٠٠٦ .

لخَّص الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة يوم ٢٧ أبريل ١٩٩٩، قضية الفساد في الجزائر على أنها "دولة مريضة بالفساد"، ومنح الضوء الأخضر للمخابرات لإجراء التحقيقات.[٤٤] في خطاب أكتوبر ٢٠٠٩م، توعَّد المتورطين في الرشوة ونهب المال العام. فمَسَّتْ التحقِّيقات مشروع الطريق السيار"شرق، غرب"الذي ارتفعت تكلفته إلى أكثر من ١٢ مليار دولار$، بعد أن حَـدَّدَت له الدراسات ٠٧ مليار دولار. وفضائح مسَّت ٢٧٥ عقد لشركة سوناطراك، من ديسمبر ٢٠٠٩ إلى فيفري ,٢٠١٠ في شهر ماي ٢٠١١ حكمت العدالة على المدير العام لشركة سوناطراك بسنتين سجنًا لرشاوى مسَّت المال العام. وفضيحة شركة أوني التي قدَّمتْ رشاوي بـ٢٦٥ مليون دولار $إلى سوناطراك للفوز بصفقات للتنقيب عن النفط في الصحراء الجزائرية. في حين أدانت المحكمة الايطالية[٤٥] الأربعاء ٢٠١٨/٠٩/١٩ فريد بجاوي الوسيط الذي جمع الرشاوى في فضيحة سوناطراك أوني سايبام وتمَّ تغريم الشركة بـ ٤٠٠ ألف أورو، ومصادرة قيمة الرشاوى المقدرة بـ ١٩٧ مليون أورو لصالح وكالة الضرائب العامة الايطالية. وفي تقرير[٤٦] أصدرته المنظَّمة الدولية نهاية ٢٠٠٩م، صُنِّفَتْ الجزائر في المرتبة ١١١ ضمن قائمة الدول التي تعتمد الشفافية في منظومتها الاقتصادية. كما تحصلت الجزائر على صفر نقطة من ١٠٠ في مجال الشفافية في اعداد الميزانية العامة.

المحور الثالث: أهمية المحروقات في الاقتصاد الجزائري ومفارقة الفساد النسقي

أولاً: أهمية المحروقات في الاقتصاد الجزائري وتوظيف العائدات الريعية

١-المحروقات وأهميتها في الاقتصاد الجزائري: تعتبر المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري،[٤٧] مثّلت ٩٧ ٪ من مجمل الصادرات، و٧٥ ٪ من مداخيل الدولة عام ٢٠١٥ . وتمثّل الصناعة النفطية ٩٥ ٪ من عائدات العملة الصعبة، ماجعل الدولة مستقلة ماليًا ولاتحتاج إلى جمع ضرائب من المواطنين. وأن ارتفاع أسعار المحروقات لعام ٢٠١٣، ضَمِنَ ثلاث سنوات من الاستيراد.[٤٨] التغيرات في سوق النفط، أدت إلى تسجيل عجز ضريبي قدِّر بـ ١٦ ٪ عام ٢٠١٥ من الناتج المحلي الاجمالي.[٤٩] دفع الحكومة اللجوء إلى الاحتياطي من العملة الصعبة الذي قدِّر عام ٢٠١٤، بـ ١٤٣ مليار دولار $مقابل ١٩٤ مليار عام ٢٠١٣ . انخفضت[٥٠] عائدات الضرائب على القطاع النفطي، فانخفضت المداخيل العمومية من ٣٣ ٪ عام ٢٠١٤ إلى ٢٧ ٪ عام ,٢٠١٥ وارتفع حجم العجز في ميزانية الدولة من ٨,٣ ٪ عام ٢٠١٤ إلى ١٦ ٪ عام ٢٠١٥ . ما بين ٢٠١١ و٢٠١٥ انخفض الناتج المحلي الاجمالي للبلد[٥١] من ٢٠٠ إلى١٦٥ مليار$، واستمر في الانخفاض عام ٢٠١٦ إلى ١٥٦ مليار دولار $، مع نسبة بطالة بلغت ٩,٩ ٪ في مجتمع نصفه شباب أقل من ٣٠ سنة، واحد من ثلاثة منهم عاطلون عن العمل. ولم يسجل أي نمو اقتصادي إلا في قطاع المحروقات بنسبة ٣,٥ ٪. هذا إلى جانب السياسات التقشفية التي اتخذتها الحكومة والتي بدتْ آثارها السلبية على الطبقة المتوسطة والفقيرة. ويظهر الجدول رقم(٠٢) الحجم الكبير للصادرات الجزائرية من النفط والغاز، ويترجم ذلك في المدرج التكراري رقم(٠١). لقد بلغ احتياطي الدولة من العملة الصعبة لمداخيل المحروقات لعام ٢٠١٦، ٢٠٠ مليار دولار[٥٢] . بينما ظلَّت المشاكل الهيكلية تلازم الاقتصاد الجزائري، وانتشرت الرشوة والفساد. وغدا النظام السياسي المُخوَّل الوحيد لاستغلال هذه الأموال وغدا النظام السياسي المُخوَّل الوحيد لاستغلال هذه الأموال وتوظيفها في حماية نفسه.

إنَّ أهمية المحروقات في الاقتصاد الجزائري، جعلها تخضع لمنطق نظرية المرض الهولندي. باعتماد الاقتصاد على قطاعٍ في تحقيق المداخيل، وبالتالي نمو وتطور هذا القطاع وتراجع القطاعات الأخرى، بل تدهورها. هذا الوضع الغير صحّي دفع الحكومة[٥٣] إلى تبنى سياسة إنعاش، فوضعت غلاف مالي قدره ٢٦٢ مليار دولار$ خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٩، والاستثمار في القطاعات البديلة والمتجدِّدة.

الجدول رقم (02) يبين إنتاج النفط والغاز في الجزائر واحتياطاتهما

السنة	2013	2014	2015	2016
1-إنتاج النفط الخام (ألف برميل يوميًا)	1203.0	1193.0	1157.0	1146.0
2-صادرات النفط (ألف برميل يوميًا)	608.4	483.2	519.5	541.5
3-الغاز الطبيعي المسوق (مليار $م^3$)	81.5	83.3	84.6	95.0
4-إجمالي صادرات الغاز الطبيعي (مليار $م^3$)	47.00	45.03	43.51	53.97
5-الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام(مليار برميل)	12.2	12.2	12.2	12.2
6-الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي(مليار $م^3$)	4504	4504	4504	4504
7-قيمة صادرات النفط الخام (مليون $)	-	-	11.352	-

المرجع: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الاحصائي السنوي 2017 ، ص ب 20501 الصفاة، 13066 الكويت. الصفحات: 1-ص. 28، 2-ص.92، 3-ص.34، 4-ص.96، 5-ص.08، 6-ص.14، 7-ص.03.

مدرج تكراري رقم (01) من اقتراح الباحث

يبين إنتاج النفط واحتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر

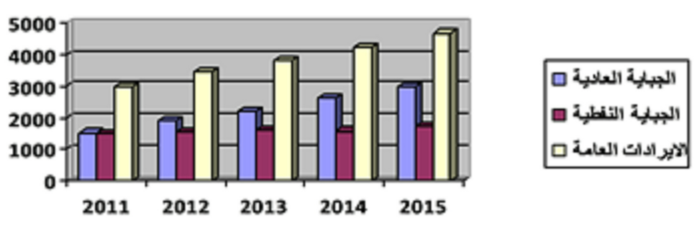

٢-المداخيل الريعية وتأثيراتها الهيكلية: تعتبر الجزائر دولة ريعية بامتياز، وتمثّل مداخيل المحروقات المصدر الأساسي لمداخيل الدولة. فغابت الضرائب وزادت اعتمادية المواطن عليها، فبدى الخلل جليًا في العلاقة بين المجتمعين المدني والسياسي. ارتفعت الأسعار، وتراجعت القدرة الشرائية للمواطنين. أما العائدات فاحتكرتها الدولة،[٥٤] وحاولت توظيفها في توفير السكن، ومناصب عمل غير منتجة لا صنع طبقة اجتماعية تسائل السلطة. بل عملت هذه العائدات على تثبيت الدولة الريعية، وانتهت أموال المشاريع التنموية في حسابات بعض المسؤولين، كما عجز القضاء خلال عُهدات الرئيس محاربة الفساد. ومنح متغير الريع الدولة استقلالية عن مختلف القوى الاجتماعية،[٥٥] بل كرَّس تبعيتها لها. وأن العائدات الريعية دفعت الدولة إلى اقتناء المزيد من الأسلحة، وتعزيز المقاربة الشمولية في حلِّ الأزمات والاحتجاجات، بدل انتهاج سياسات تنموية وحلول جذرية.

ثانيًا:الفساد النسقي في الجزائر وترهُّل مؤشِّر الشفافية:

١-النظام السياسي والفساد النسقي: إن الفساد النسقي[٥٦] وضعٌ تتداخل فيه عناصر السلطة السياسية مع الثروة، وتفتقد فيه الحدود، فيغدو الفساد غذاء للفساد. رسَّخ الفساد في الجزائر ممارسات غدت قيمًا لسلوكيات طفت واستهجنت السلوكيات النزيهة. وأن النخب السياسية تشكَّلَتْ منذ الاستقلال في عُصَبٍّ تتولى الاستقطاب إلى دواليب الحكم، أو الدوائر المحيطة به وفق منطق الزبائنية السياسية، فانتقل الفساد من ظاهرة عرضية إلى ظاهرة نسَّقية. إن العمل السياسي، في الجزائر منذ الاستقلال مراقب، ويخضع لمنطق السِّرية، وللبنى التقليدية دور رئيسي أشبه بما يمكن اعتباره سوقًا موازية. وأن الصراع بين الأجنحة والصفقات تحدث في الكواليس، أي خارج المؤسسات السياسية الشكلية، بعيدة عن أعين الشعب. تتنافس داخله عصب مختلفة يمتدُّ تكوينها إلى فترة التواجد الاستعماري.

٢-الشفافية الدولية من مدركات الفساد، إلى مؤشر الحرية الانتخابية: تقرير منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد ٢٠١٧ الذي صنَّف الدول على أساس مدى انتشار الفساد في القطاع العام،[٥٧] احتلت الجزائر المرتبة ١١٢ من أصل ١٨٠ دولة. على الرغم من إعلانها مكافحة الفساد عبر المصادقة على الاتفاقيات الدولية، التشريع والتأسيس لهيئات مختصَّة في منع الفساد.

إن الأرقام الواردة في الجدول رقم (٠٣) تثبت الواقع السيئ لمؤشر الحرية الانتخابية في الجزائر. حيث احتلَّت ايرلندا المرتبة الأولى بـ ٨٠,٤٤ نقطة، سويسرا المرتبة الثالثة ٧٨,٩٨، أما الجزائر فمرتبتها ١٧١ بـ ٥٤,٤٧، وهي مرتبة متأخرة لاتعليق عليها.[٥٨] واحتلت أغلب الدول النفطية مراتب متأخرة. أما فيما يخصُّ

مؤشِّر التنمية السياسية،[٥٩] فتحتل لوكسمبورغ المرتبة الأولى بـ ٨٤,٢٩ نقطة، بينما تتواجد الجزائر في المرتبة ١٣١ بـ ٤٧,٤٦ نقطة. ولم تتحصل الجزائر إلاَّ على ٠,٢٥ فقط كتقييم للحكم الراشد عبر مؤشر المعرفة العربي.[٦٠] وحسب مؤشرات IVالقياس الديمقراطية الانتخابية، سجَّلت الجزائر النتائج التالية:[٦١] مؤشر Polity IV هو ٠,٧٥، مؤشر Freedom House هو ٠,٦٢, هذه الأرقام المُسجَّلة من مختلف الهيئات تثبِّت أن الريع في الجزائر كان حقًا عائقًا لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي.

جدول رقم (03) يبين مؤشّر الحرية الانتخابية

المستوى	العلامة (0–100)	المستوى	العلامة (0–100)
انخفاض ملحوظ	50	مقبول	75–70
ضعيف	55–50	مرتفع	75–70
ضعيف	60–55	عالي جدًا	80–75
غير كاف	65–60	ممتاز	80

Source: *Jose Antonio Peña (January, 2018), **World Electoral Freedom Index 2018, The state of democracies at a glance, Foundation of the advanced liberty**, Chile. P.P. 13,14.*

المحور الرابع: موقع المؤسسة العسكرية في المشهد السياسي الجزائري ومسار الانتخابات الرئاسية

أولاً: المؤسسة العسكرية والرهانات السياسية: إن عدم الوضوح بين المدني والعسكري خاصية في النظام الجزائري رافقته منذ الاستقلال. فقوة المؤسسة العسكرية أمام ضعف النظام السياسي ناتج عن ظروف تاريخية، حيث بعد وفاة الرئيس بومدين انهارت العديد من المؤسسات، ماعدا المؤسسة العسكرية التي ظلَّت في صلب السلطة، بل هي السلطة ذاتها.[٦٢] وأن جبهة التحرير الوطني هي مجرد غطاء سياسي لممارسة السلطة من قبل الجيش، في ظلِّ غياب مؤسسات سياسية ودستورية.

إن أول انتخابات تعددية عاشتها الجزائر عام ١٩٩٠ أدَّت إلى نتائج لم تتكهن بها السلطة، فاز بها التيار الاسلامي ممثلاً في حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ. وتحصل[٦٣] على ٥٤,٢٤٪ من الأصوات في المحليات، و٥٧,٤٤ ٪ في الانتخابات الولائية. وتمكن من السيطرة على ٨٥٣ بلدية من بين ١٥٥١، و٣٢ ولاية من أصل ٤٨ . إثر هذا الفوز، طالبوا بضرورة تنظيم انتخابات برلمانية مسبقة، وفازت الجبهة بـ ٢٣٢ مقعد من أصل ٤٣٠ في الدورة الأولى.

لم يسْتَسِغْ النظام هذا الفوز وتقرر إلغاء النتائج. كما أُجْبِر الرئيس الشاذلي على الاستقالة وفُرِضت حالة الطوارئ. وبدأت عملية حَلّ الحزب الفائز في الانتخابات، بغية "انقاذ الديمقراطية"، وعاشت الجزائر أربع سنوات بدون برلمان أو رئيس منتخب. جاء بعدها تعيين وزير الدفاع ليمين زروال[٦٤] كرئيس للدولة، من قبل المجلس الأعلى للدولة شهر جوان ,١٩٩٤ كما أن الخوف من استيلاء الاسلاميين على السلطة، دفع بالجيش إلى التدخّل وإلغاء المسار الانتخابي ونتائجه،[٦٥] بتأييد دولي واضح المعالم. أدخل البلاد في دوامة من العنف، وجعل المؤسسة العسكرية تتصدر المشهد السياسي، وتنال الدعم الخارجي. فتوجهت الحكومة إلى البنك الدولي قصد تغطية هذه التكاليف.[٦٦]

حاول بوتفليقة مرشّح الجيش في عهدته الأولى(١٩٩٩-٢٠٠٤) أن يحدث تغييراً في المؤسسة العسكرية التي أوصلته إلى السلطة، وشهدت صراعاً بينه وبين عدد من الجنرالات المؤثّرين في الساحة على رأسهم الجنرال مَدْيَنْ رئيس جهاز المخابرات، ورئيس الأركان الجنرال العماري.[٦٧] وظهر هذا الصراع إلى العلن بعد انتخاب بوتفليقة للعهدة الثانية، حيث بدأ باحداث تغييرات جوهرية، وتعيين موالين له. وفي عام ٢٠٠٥ توصل إلى صفقة مع معارضيه من المؤسسة العسكرية، بأن يضمن لهم عدم المتابعة القضائية على الجرائم المرتكبة خلال العشرية السوداء (١٩٩٢-١٩٩٨) ضمن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية،[٦٨] مقابل اقلاعهم عن معارضة التعديلات الدستورية المزمع اجراءها قصد الترشح لعهدة ثالثة، وهو ماتم تجسيده على أرض الواقع. منذ عام ٢٠٠٠ عُيِّن الجنرال القايد صالح، كرجل قوي في المؤسسة العسكرية، مهمته ضمان ولاء هذه المؤسسة للرئاسة. ووظَّفت المؤسسة العسكرية الريع النفطي،[٦٩] لدفع أجور موظَّفيها، وأجور فواعل أخرى. ومواجهة المعارضين على غرار الجنرال مَدْيَنْ مدير المخابرات الذي عارض عهدة رابعة للرئيس بوتفليقة[٧٠]. استطاع شقيق الرئيس السعيد بوتفليقة تغييره والاطاحة به. ويبدو من خلال الجدول رقم (٠٤) أن الانفاق العسكري أنهك كاهل الميزانية العامة للدولة. فالجيش الجزائري من أقوى الجيوش في افريقيا،[٧١] حيث بلغ تعداده عام ٢٠١٤، ٣٠٠,٠٠٠ جندي، وميزانية قُدِّرت بـ ٩,٢٨٦ . ومنذ ٢٠١٣ لم تنخفض ميزانية وزارة الدفاع عن ١٠ مليار دولار[٧٢] .

جدول رقم (04) يوضح نسبة الانفاق العسكري في الجزائر

الانفاق العسكري كنسبة مئوية % من انفاق الحكومة المركزي						
1997	1996	1994	1992	1990	1988	1986
12.0	10.6	9.5	5.9	7.7	9.4	7.5
النفقات العسكرية كنسبة مئوية % من الناتج القومي الاجمالي						
3.9	3.3	3.3	1.8	2.0	3.3	2.9
الأفراد العسكريون كنسبة مئوية % من مجموع القوى العاملة						
1.3	1.3	1.5	1.6	1.8	1.9	2.9
الأفراد العسكريون كنسبة مئوية % من أفراد السكان						
0.43	0.42	0.46	0.48	0.50	0.53	0.80

Source: *CLEMENT M. HENRY, Algeria's Agonies: Oil Rent Effects in a Bunker State, P.71.*

ثانيًا: بانوراما الانتخابات الرئاسية في الجزائر وتوجهات مسارها.

١- تجربة التعددية واستيراتيجية التلاعب الانتخابي: إن الانتخابات في الجزائر منذ الاستقلال عام ١٩٦٢م، لم تقم بالدور المرسوم لها وفق أدبيات العلوم السياسية. حيث كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الحاكم الآمرُ الناهي في الملفَّات المختلفة.(٧٣) يترشح للانتخابات العادية في فترة الحزب الوحيد ثلاث مُرشَّحين يُزكِّيهم الحزب، ويجب على الجميع اختيار واحدٍ منهم. أما الانتخابات الرئاسية، فكانت مجرَّد تثبيت للمرَّشح الذي تمَّ تعيينه من قبل الحزب الواحد،(٧٤) وتزكية النخبة العسكرية له، ودام هذا الوضع إلى تسعينيات القرن الماضي. إن أول انتخابات تعددية عاشتها الجزائر عام ١٩٩٠، أدَّت إلى نتائج لم تتكهن بها السلطة. دفعت رئيس الحكومة مولود حمروش بالتنسيق مع رئيس الدولة الراحل الشاذلي بن جديد إلى وضع استيراتيجية للتلاعب الانتخابي اعتمدت ثلاث محاور أساسية: تعكير الجو على الجبهة الاسلامية للانقاذ الفائزة في الانتخابات، تقديم انتقادات لاذعة لفترة التسيير على مستوى البلديات، التحضير لنظام انتخابي يعيق الفوز لمرة ثانية بتغيير الشكل الانتخابي.

أُلغي المسار الانتخابي، وعُيِّن الجنرال ليامين زروال رئيسا للدولة جوان ١٩٩٤, ونُظِّمت انتخابات رئاسية شهر نوفمبر١٩٩٥، أجريت في ظروف أمنية مُشدَّدة، كان هدفها تثبيت الجنرال، واعتباره المخرج الوحيد للأزمة وفاز الرئيس. ووُظِّف نظام "الاستبداد الانتخابي" بالبحث عن مرشحين ليس لديهم القدرة على منافسة الرئيس، واستبعاد الشخصيات القوية كالسيد رضا مالك، واستدعاء عدد قليل من المراقبين الدوليين.(٧٥) وتحصَّل زروال من الدورة الأولى دون مفاجأة على ٦٤ ٪ من الأصوات،

مقابل ٢٦,٥ ٪ لنحناح، و٩,٦ ٪ لسعيد سعدي، و٣,٨ ٪ لنور الدين بوكروح. اتجه الرئيس إلى استحداث آليات دستورية وقانونية لمراقبة المشهد السياسي، فعرض دستور جديد على الاستفتاء يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٩٦م. وأنشأ حزبًا من رحم حزب جبهة التحرير الوطني وهو حزب التجمع الديمقراطي[٧٦] RND كبديل عن الحزب الوحيد الذي هيمن على الساحة السياسية.

٢- الانتخابات الرئاسية ١٥ أفريل ١٩٩٩، وترسيخ مبادئ النظام القديم: لقد شارك فيها سبعة مرشحون،[٧٧] مع تَعَهُّدات من الرئيس زروال بأن تكون انتخابات حرَّة. لكن شهرين قبل موعد الانتخابات، كثر الحديث عن مرشَّح الجيش عبد العزيز بوتفليقة. فلقي دعمًا من إطارات سامية في الجيش. وقبل يوم من الانتخابات، أشار المرشَّحون إلى تحكم النظام في أصوات أكثر من مليون ناخب من العسكر، والشرطة، وغياب رقابة ممثلي الأحزاب. فطالبوا بضرورة إلغاء هذه الأصوات، لكن دون جدوى. فقرَّروا الانسحاب دفعةً واحدةً، وعدم الاعتراف بنتائج الانتخاب، أمام وسائل الاعلام الوطنية والدولية. وتركوا الساحة فارغةً لمرشَّحٍ واحد بحجة الخداع، واستعداد النظام للتزوير. لم يتراجع النظام،[٧٨] وعادت صور الحزب الواحد إلى الأذهان، وفاز السيد بوتفليقة من الدورة الأولى بـ ٧٣,٨ ٪ من الأصوات، ونسبة مشاركة بلغت ٦٠,٩٪ ، لكنها لم تقنع الجميع. حصوله على ٠٢ مليون من الأصوات، جاء بفضل أفراد المؤسسات الأمنية وملء الصناديق في السفارات والمراكز النائية في الدقائق الأخيرة من اليوم الانتخابي، إلى جانب التزوير أثناء الفرز وإعلان النتائج. شهوراً بعد وصوله إلى السلطة،[٧٩] وتداركًا لأزمة الشرعية الناتجة عن التزوير في الانتخابات، عمد إلى اجراء استفتاء عام حول مشروع الوئام الوطني الذي سجَّل نسبة مشاركة بلغت ٨٥ ٪، وقبول للمشروع بنسبة ٩٨,٦ ٪. فكان بمثابة دفعة قوية ونَفَسٍ جديد للرئيس كان في أمَسِّ الحاجة إليه.

٣-الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٤، وجدل ماقبل الحملة الانتخابية: على غرار الانتخابات السابقة، كان لأصوات أفراد المؤسسة العسكرية والأمنية في انتخابات الرئاسة ٢٠٠٤ دور في مَيَلاَنِ كفَّة مرشحيها. وقد رافق الحملة[٨٠] جوٌّ من اللاثقة، حيث أصدرت مجموعة العَشْر[٨١] من المرشَّحين المستقلِّين للرئاسة يوم ١٤ جانفي ٢٠٠٤ إعلانًا مشتركًا يهدف تشكيل حكومة مؤقَّتة، تحلَّ محلَّ حكومة أحمد أويحي قصد ضمان الشفافية، وتفادي التزوير. وعلى الرغم من توجيه بوتفليقة الدعوة للعديد من الهيئات الدولية لمراقبة الانتخابات، إلاَّ أن السيد لُورنْ كْرِين[٨٢] Lorne W. Crane قائلاً:[٨٣] "أن الانتخابات النزيهة يلزمها على الأقل سنة من التحضير، مع استعمال كافة الوسائل الضرورية لضمان الآمان والشفافية". أما الرئيس قام

بزيارات مكوكية لثمانية عشر ولاية في الستة أشهر الأخيرة من سنة ٢٠٠٣، بغية شراء الأصوات، وتَّم ذلك:[٨٤] بتقديم أَظْرِفَةٍ مالية ضخمة للولايات التي لها ثقل انتخابي نعمةً من الريع النفطي، التغطية الاعلامية بهدف الترويج للمرشح المستقبلي، تقديم الدَّعم المالي للزوايا لكسب الشرعية الدينية، استعمال موارد الدولة في تنشيط الحملات الانتخابية. وبنسبة مشاركة ٥٨ ٪، تحصل فيها بوتفليقة على ٨٥ ٪ من الأصوات، مقابل ٦,٤ ٪ فقط لبن فليس. بينما تقاسم الأربع مرشحون الآخرون ٨,٥ ٪ من الأصوات المتبقية، وأُعْلِنَ بوتفليقة رئيسًا للجمهورية.

٤-الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩، و ٢٠١٤، والمرشَّح المريض

أ-الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩: في يوم ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٥، نُقِل الرئيس بوتفليقة إلى مستشفى فال دو غراس بباريس. وكثُرَت التساؤلات حول حالته الصحِّية، ورُوِّج لخطاب يمهِّدُ ترشحه لعهدة ثالثة. إلاَّ أن حصر الدستور لعهدتين في تعديل ١٩٩٦م، كان عقبةً يجب تجاوزها.[٨٥] فأعلن الرئيس يوم ٢٩ أكتوبر ضرورة تعديل الدستور، ووافق المجلس الدستوري ثم البرلمان على ذلك، وعُدِّل الدستور عام ٢٠٠٨ .

هذه الضبابية دفعت بشخصيات إلى الانسحاب. وتقدَّم إلى الرئاسيات خمس مرشحين،[٨٦] لم يتمكنوا من إجراء إلاَّ ١٠ بالمائة من التجمعات، في حملاتهم الانتخابية، بينما تمكَّن بوتفليقة لوحده من استهلاك ٩٠ ٪ منها. أجهزة الاعلام الرسمية كانت منبرًا مفتوحًا لإنجازات الرئيس، والأطول زمنيا مقارنةً مع حقوق المرشِّحين الآخرين. هذا الوضع جعل المواطن الجزائري لايبدي أهمية اتجاه هذه المحطَّة الحاسمة. إلاّ أن المفاجأة كانت ساعتين بعد غلق مكاتب الاقتراع،[٨٧] حيث صرَّح وزير الداخلية بأن نسبة المشاركة بلغت ٧٤,٥٤ ٪، بينما أكَّدت جهات أخرى وعلى رأسها المرشَّحون الخمس، أن النسبة لم تتجاوز ٣٤ ٪.

ب-الانتخابات الرئاسية لـ ١٧ أفريل ٢٠١٤: لم تختلف عن سابقاتها على الرغم من الوعكة الصحية للرئيس منذ أفريل ٢٠١٣ التي غيَّبَته منذ ثلاثة أشهر بباريس. وغدا صعبًا عليه النطق بكلمات،إلاَّ أنه ترشَّح للرئاسيات. ونشَّط حملته الانتخابية ستَّة أشخاص، ودافعوا على برنامجه.[٨٨] وعلى الرغم من التَذَمُّر، وتفريق الاحتِّجاجات من قبل قوات الأمن، إلى جانب فواعل أخرى على غرار حركة "بركات"،[٨٩] الرافضة لترشح بوتفليقة لعهدة رابعة. تقدَّم ستَّة مرشَّحين،[٩٠] وجرت الانتخابات دون اهتمام من الرأي العام، وبلغت نسبة المشاركة أدنى المستويات،[٩١] فلم تتجاوز ٥١ بالمائة. وأُعْلِنَت النتائج يوم ١٨ أفريل ٢٠١٤ كما كان مخطط لها، وفاز الرئيس بوتفليقة المريض بـ ٨١,٥٣ ٪ من الأصوات، مقابل ١٢,١٨ ٪ للسيد علي بن فليس، بينما تراوحت نِسَبُ الآخرين بين ٣,٣٦ و ٠,٥٦ ٪. يوم ٢٨ أفريل

٢٠١٤، أدَّى الرئيس بوتفليقة اليمين الدستوري، منهار صحيًا، ولم يستطع قراءة إلا صفحةً واحدة من عشرة أوراق تمَّ تحضيرها للحدث. لم يقبل منافسوه نتائج الانتخابات، ووصفوها بالمزَّورة.

٥-موقف الدول الغربية من الانتخابات : حسب بارومتر افريقيا عام ٢٠١٥ [٩٢] أن أربعة فقط من كل عشرة أي ٤٣ ٪، من رأوا الظروف مواتية لإجراء انتخابات، وأن واحد فقط من ستَّة من رأى أن حساب الأصوات كان بطريقة صحيحة، وواحد من عشرة من رأى أن الانتخابات تجري في ظروف حسنة. إلاّ أن موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي من الانتخابات كان صمتًا تبرِّره المصالح[٩٣]، قبل الاقتناع بنزاهتها وشفافيتها. قال وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري"، أن الرجل قادر على تسيير البلاد. أما وزير الخارجية الاسباني Manuel Garcia Margallo فوصف الانتخابات الرئاسية بالشفَّافة، وأبدى رغبة بلاده في رفع وارداتها من الغاز الجزائري.

ثالثًا: مستقبل النظام السياسي الجزائري، الثقة المفقودة واكراهات الركود السياسي: إن النظام السياسي الجزائري حسب العديد من الأكاديمين جامعٌ للمتناقضات. فهو ليس ديكتاتوري بصيغة مباشرة، وليس ديمقراطي، فهو نظام انتخابي استبدادي هجين يعتمد الديمقراطية العرجاء. يَعْمَدُ تنظيم انتخابات دورية، ويمنح درجة من المنافسة السياسية مع تعددية حزبية، ومنظَّمات تؤطر المجتمع المدني. كما أنه يبتعد عن الفردانية، فهو يفتقد إلى شخص يمكن التوجه إليه مثل القذافي في ليبيا، مبارك في مصر، أو بن علي في تونس. إنه نظام يفتقد الشفافية،[٩٤] فالرئيس لايقوم بدور الديكتاتور، بل هو ضحية حتى في عيون الرأي العام. وأن هناك مجموعة من الجنرالات والأقارب يمارسون هذه الوظيفة. السلطة الحقيقية تمارسها حكومة الظِّل، أما الحكومة البارزة فهي مجرد مؤسسة في الواجهة، تضُّم الرئاسة، البرلمان، الأحزاب. أما السلطة الخفية (المؤسسة العسكرية، المخابرات، السلطات الأمنية، المجموعات الضاغطة، رجال الأعمال) فهي صانعة القرار النهائي. الكثير من المواطنين فقدوا الثِّقة في المسار الانتخابي كآلية للتغيير. لإنعدام معارضة حقيقية للحزب الوحيد المهيمن على السلطة منذ الاستقلال وهو جبهة التحرير الوطني، في حين حزب التجمع الديمقراطي يمارس معارضةً شكلية. أما التيار الاسلامي فهو الحاضر الغائب، نتيجة اكراهات السلطة والواقع. ومع مرض الرئيس عام ٢٠١٣ وعدم قدرته على الكلام، جعلت الشارع الجزائري تنتابه عدَّة تساؤلات عن مستقبل الجزائر الغامض. في استفتاء لبارومتر افريقيا عام ٢٠١٥[٩٥]، أن في الفترة الممتدة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥ ارتفعت النسبة من ١٠ ٪ إلى ٤٢ ٪ من الذين رأوا أن الجزائر سارت نحو الاتجاه الخطأ. وأن ٣٤ ٪ عام ٢٠١٥ رأوا أن الاقتصاد الوطني زاد سوءًا،

بعدما كان ١٣ ٪ عام ٢٠١٣, وأن ٧٧ ٪ من الجزائريين رأوا أن الحكومة لم تقم بالدور الواجب فعله اتجاه الملَّف الاقتصادي وأساءت تسييره. أن مواطن واحد فقط من كل أربعة مُسْتَجْوَبُونْ، رأوا في المعارضة بديلاً للنظام الحاكم، بينما ٣٦ ٪ لايرون ذلك صحيحًا. وأن واحدًا فقط من كل ستَّة أي ١٦ ٪، يثِقون في عمل الحزب السياسي. وأن سبعة من كل عشرة أي ٧٠ ٪، لا يرون في ممثلي الشعب بالبرلمان مدافعين حقيقيين عن مصالح المواطنين الذين انتخبوهم، مقابل ٦٧ ٪ في المجالس المحلية. وأن ثمانية من كل عشرة من المستجْوَبين أكَّدوا عدم نزاهة الانتخابات. بينما واحد من كل ثلاثة ليس لهم ثقة لا في عمل الحكومة، ولا في نشاط المعارضة. وأن ٥٦ ٪ من الجزائريين رأوا تركيز القادة السياسيين على مصالحهم الشخصية، قبل المصالح العامة للبلاد. مايجعل الجزائر أمام اشكال عويص. كيف يمكن لها أن تتجاوز هذه الاكراهات؟ إن النظام السياسي في الجزائر استطاع أن يفصل بين الاحتجاجات الاجتماعية والتعبئة السياسية في إطار ما يسمى بالديمقراطية الزائفة والشكلية التي تتحكم فيها الدولة، والمؤسسة العسكرية القوِّية. فهو نظام يمارس ديمقراطية الواجهة،[٩٦] للتضييق على الحريات الفردية، حرية التعبير. كما يعمل من خلال الأحزاب الموالية له على تفتيت المعارضة، وكسب الاعتراف الدولي، وشراء السلم الاجتماعي بالمكافآت المالية.

الخاتمة

إن الصراع على السلطة في انتخابات ٢٠١٩ لا يمكن للريع فيها أن يكون حلاً، بل تستدعي تغيير المقاربات واستحضار استيراتيجيات تتواءم والمرحلة القادمة، من خلال المحطَّات التالية:

١- أن زمن الشرعية الثورية قد ولَّى، ونصف الحلول لم يعد مقبولاً من قبل المجتمع في ظِّل التطور التكنولوجي.

٢- أن الهيمنة الكلية لحزب جبهة التحرير الوطني دليل على الركود السياسي، وعدم الحركية.

٣- أن النخبة السياسية المقبلة قدرتها على التغيير الاقتصادي محدودة، لموقع الريع.

٤- ضعف المؤسسات السياسية الضامنة للانتقال السلمي للسلطة وانحسار المشاركة السياسية، يجعلان الانتقال معقداً وبطيء.

٥- تحتاج الجزائر إلى تغيير سياسي واقتصادي عميق بغية ضمان الاستدامة والتوزيع العادل. تعزيز المشاركة الشعبية، وتقوية المجتمع المدني، المساءلة الفعَّالة من القادة السياسيين.

٦- تعزيز دور المجتمع المدني، مع ضرورة تحديد صلاحيات الاجهزة الأمنية، واحترام حقوق الانسان وضمان الحريات، وضرورة انتهاج حلول جذرية لا ظرفية ترقيعية لاشكالية الهوية.

٧- خطر الأزمات الاقليمية المحيطة وأثارها الجانبية على الوضع الداخلي في الجزائر.

كل هذه التحدِّيات تدفع إلى القول بأن مستقبل النظام في الرحيل وإتاحة الفرصة أمام التغيير. فإن لم يكن سلميًا فالمؤشِّرات تؤكَّد احتمالية الانفجار في أي لحظة.

الهوامش

١- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٢٠١١)، القاموس المحيط (عين مليلة: دار الهدى، الجزائر) ص. ٥١١ .

٢- محمد نبيل الشيمى، " الاقتصاد الريعي المفهوم والاشكالية"، المركز الديمقراطي العربي، ٠٦ يناير ٢٠١٦، متاح على: https://democraticac.de/?p=25453

٣- Lenin (1975), "Imperialism, the Highest Stage of Capitalism," in Robert C. Tucker, ed., The Lenin Anthology (New York: W. W. Norton).

٤- Ingrid Kruger, does natural resource wealth really hurt democracy? the 17th International Panel Data Conference in Montreal, Canada, on July 10, 2011. P.03.

٥- H. Mahdavy (1970), The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran, (London: Oxford University Press) PP. 428-467.

٦- Michael L. Ross, "Does Oil Hinder Democracy?" World Politics, Vol. 53, No. 3 (Apr., 2001), Cambridge University Press Stable. Available at: http://www.jstor.org/stable/25054153. Accessed: 09/07/2018. P. 329.

٧- صالح ياسر (٢٠١٣)، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: حالة العراق (بغداد: مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق) ص. ٠٨ .

٨- محمد نبيل الشيمى، مرجع سابق.

٩- KELSEY J. O'connor, LUISA blanco (2016), and others, Does Oil Hinder Democratic Development? A Time-Series Analysis, Pepperdine University, School of Public Policy Working Papers, Paper 61. P. 03. Available at: http://digitalcommons.pepperdine.edu/sppworkingpapers/61

10- Michael L. Ross, Ibid, P.P. 332,333.

11-Raed Asad Ahmed (July 2010), “A critical analysis of the role of oil in hindering transition towards democracy in the Middle East”, Society and Justice, Volume 3 No. 2. P.99.

١٢- زراولية فوزية (٢٠١٦)، "المقاربات النظرية الاقتصادية لتحليل النزاعات الداخلية في افريقيا: المقاربة الريعية "، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد ٣، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريرج، الجزائر. ص. ١٠٣ .

13- Lala Muradova (Marzo 2016), "Oil wealth and authoritarianism: Algeria in the Arab Spring. Riqueza petrolifera y autoritarismo: Argelia en la Primavera Arabe", Revista Espanola de Ciencia Politica, Num. 40. Universitat Rovira i Virgili Tarragona, Espana. P. 70.

14- Michael L. Ross, Ibid, P.P. 332,333.

15- Lala Muradova (2016), Ibid, P. 70.

16- Michael L. Ross, Ibid. P.P. 332, 333.

17- Lala Muradova, “ Oil " أن هناك ٩٣,٠٠٠ جمعية تتمتع بالاعتماد من وزارة الداخلية. المرجع wealth and authoritarianism: Algeria in the Arab Spring " ص. ٧٦,

18- Kiren Aziz Chaudhry, "Economic Liberalization and the Lineages of the Rentier State" Comparative Politics, (October 27, 1994) P. 9.

19- Michael L. Ross, Ibid. P. 335.

20- Lala Muradova (2016), Ibid, P. 71.

21- Michael L. Ross, Ibid P. 335.

22- Dario Lopez Lopez, “Elecciones sin democracia: A proposito de los regimenes hibridos”, Estudios Politicos, N.24, P.118.

23- Raed Asad Ahmed (2010), Ibid, P.97.

24- Michael L. Ross, Ibid, P. 325.

25- Raed Asad Ahmed, Ibid, P.98 .

26- Prof. Michael Ross, UCLA Department of Political Science, Los Angeles, USA .

27- SAMUEL P. Huntington (1991), The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century (Norman: University of Oklahoma Press) P.P. 31, 32.

28- KELSEY J. O’connor, LUISA blanco (2016), Ibid, P. 03-06.

٢٩- صالح ياسر، مرجع سابق، ص. ٠٩ .

٣٠- متروك الفالح (٢٠٠٠)، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لاشكالية المجتمع العربي في ضوء ترييف المدن (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

31- Onapajo, Francis, and Okeke Uzodike (March 2015), “Oil Corrupts Elections: The Political Economy of Vote Buying in Nigeria”, African Studies Quarterly, Volume 15, Issue 2. P.03. Available at: http://www.africa.ufl.edu/asq/v15/v15i2a1.pdf

32- SAMUEL P. Huntington (1994), La tercera ola: la democratizaci?n a finales del siglo XX, Barcelona, Paidos.

٣٣- كرم خميس (٢٠١٤)، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، ط١ . (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الانسان) ص. ٣٣ .

34- SCHEDLER Andreas (2009b), Reg?menes autoritarios electorales en el mundo contempor?neo, Cuad-ernos de Estudios Latino-americanos, P. 41.

35- Daniel A. Marx (2015), Como ama?ar unas elecciones, Un An?lisis de las estrategias de manipulaci?n electoral de Argelia, Marruecos y T?nez (1989-2009), Universidad Aut?noma de Madrid, Facultad de Filosof?a y Letras, Departamento de Estudios ?rabes e Isl?micos y Estudios Orientales, Madrid. P. 33-34.

٣٦- سليمان الغويل (٢٠٠٣)، الانتخابات والديمقراطية (ليبيا: أكاديميةالدراسات العليا) ص. ٢٦

37- Daniel A. Marx, Ibid, P.P. 36-39.

38- JOSEPH Richard (1998), “democracy as deception”, Journal of Democracy, 9(4), P.56.

39- Daniel A. Marx, Ibid, P. 36.

٤٠- للمزيد انظر: Daniel A. Marx, Como amanar unas elecciones,Analisis de las estrategias. P.51.

٤١- زراولية فوزية (٢٠١٦)، مرجع سابق، ص.ص. ١٠٣-١٠٤ .

42- Bruckner Markus, Arezki Rabah, « Oil Rents, Corruption and State Stability: Evidence from Panel Data Regression”, 2009. International Monetary Fund. Available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2009/wp09267.pdf

43- Lahcen Achy, The Price of Stability in Algeria, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, April 2013. P.05.

٤٤- حازم الببلاوي (ايلول ١٩٨٧)، "الدولة الريعية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد ١٠٣، ص. ٧٠ .

٤٥- حسان حويشة، "قضية سوناطراك أوني سايبام"، الشروق اليومي، العدد ٥٩٣٩، ١٩ سبتمبر ٢٠١٨, ص ٠٣ .

٤٦- حازم الببلاوي ، مرجع سابق، ص. ٧٠ .

47- Lala Muradova (2016), Ibid, P. 69.

٤٨- صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢ مع الجزائر، نشرة معلومات رقم ١٣/١٠، واشنطن ٢٥ يناير ٢٠١٣، ص. ص١-٣ .

49- IMF Staff Completes (2016), Article IV "Mission to Algeria", African Press Organization on behalf of International Monetary Fund.

50- Casa Africa (2017), Rep?blica Argelina Democratica Popular (Argelia). P. 01. Disponible en:http://www.africaneconomicoutlook.org/en/country-notes/algeria

51- Imad K. Harb (2017), Challenges Facing Algeria's Future, Arab Center Washington DC. P.P. 02,3.

52- Rosa Meneses (25 de junio de 2014), Argelia y la era post buteflika, Instituto Espanol de-Estudios Estratégicos (IEE.ES), 70/2014. P.6 ,7.

٥٣- حليمي حكيمة (٢٠١٧)، "ريوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، العدد الخامس. ص. ١٢١ .

٥٤- إن انخفاض سعر البرميل بدولار واحد $،( ) يجعل الجزائر تخسر ٥٦٠ مليون دولار. ولتعويض ذلك، يجب عليها إنتاج ١,٣٧ مليون برميل إضافي يوميًا من النفط، و ٨٥ مليار م٣ سنويًا من الغاز.

٥٥- عكاش فضيلة، "الحوار الاجتماعي والدولة الريعية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد الأول، سبتمبر ,٢٠١١ ص. ٣٠ .

٥٦- محمد حليم ليمام (٢٠١٦)، الفساد النسقي والدولة الاستبدادية: حالة الجزائر ١٩٦٢-٢٠١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان) ص.ص. ١٥٨-١٦٠ .

57- Transparency International, Corruption Perceptions Index 2017, This work from Transparency International, 2018 is licensed under CC BY-ND 4.0. Available at: www.transparency.org/cp

58- Jose Antonio Pe?a (January 2018), World Electoral Freedom Index 2018, The state of democracies. P.47-49.

59- Ibid. P.P. 56,57 .

60- Sima Bahous, Arab Knowledge Index 2015, Mohamed Bin Rashid Al Maktoum Foundation, Al Ghurair Printing and Publishing, Dubai – United Arab Emirates. P. 202.

61-TAHAR Kilavuz, ALGERIA: A Country Report Based on Data 1962-2012, Kellogg Institute for International Studies, University of Gothenburg, Dept. of Political Science, Sweden, Series N:08, October 2015. P. 07.

62- Madjid BENCHIKH (2003), ALGERIE : Un système politique militarisé (Paris : L'Harmattan) P. 18.

63- Daniel A. Marx, Ibid, P. 89-91.

64- Carmelo Pérez Beltr?n (2017), Pluralismo bajo control: evolucion de la Ley de partidos politicos en Argelia, Estudios de Asia y Africa, Vol. 02, Num.2 (163), Campus Universitario de Cartuja, Universidad de Granada, Espana. P.264. Disponible en: http://www.scielo.org.mx/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S2448-654X2017000200255

65-Barah Mikaïl (marzo 2012)," El enganoso silencio de Argelia", In: Policy Brief, FRIDE, No: 75. P.02.

66-Aurèlia Ma?é Estrada (2016), Argelia en la encrucijada: condicionantes, tendencias y escenarios, Documento de Trabajo Opex No: 82, Goberno de Espana, Observatorio de politica exterior espanola. PP. 30,31.

67-Isabelle Werenfels (2010), who is in Charge? Algerian Power Structures and Their Resilience to Change, CNRS, Sciences politique, Paris. P.03.

Available at: http://www.ceri-sciences-po.org

٦٨– فشركة سوناطراك، الشركة الأولى في الجزائر، غدا يطلق عليها إسم "سونا ١٣"، نسبة إلى رقم "١٣" رمز ولاية تلمسان التي هي مسقط رئيس الجمهورية، إلى جانب تعيين أخيه السعيد بوتفليقة الذي غدا رقمًا مهمًا في المشهد السياسي الجزائري.

69-BRIAN Terranova," Algeria: The Obstacles to Democracy", AUG 13, 2011. Available at: Http://www.E-IR.INFO/2011/08/13/ALGERIA-the-obstacles-to-democracy/

70- Imad K. Harb (2017), Ibid, P. 02.

71- Rosa Meneses, Ibid, P.12.

72- Imad K. Harb, Ibid, P. 04.

73- Daniel A. Marx, Ibid, P. 89-91.

74- Inmaculada Szmolka Vida, El sistema politico argelino a raiz de las elecciones presidenciales de 8 de abril de 2004, VII Congreso espanol de Ciencia Politica y de la Administracion: Democracia y Buen Gobierno, Departamento de Ciencia Pol?tica de la Universidad de Granada, Espana. P.113

75- Daniel A. Marx, Ibid, P.P. 94-96.

٧٦– حزب التجمع الديمقراطي ضمَّ قادة من الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ومن المجاهدين وأبناء الشهداء والعديد من مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني.

77- Daniel A. Marx, Ibid, P.P. 98,99.

78- Daniel A. Marx, Ibid, P. 101.

79- Ibid, P. 101.

80- Pablo Hernandez Ramos (2004), Elecciones presidenciales en Argelia: la legitimidad del sistema en juego, Real instituto Elcano de estudios internacionales y estratégicos, ARI No:53/ 2004, Madrid. P.02.

٨١- ضمت أربع رؤساء حكومات سابقون، مولود حمروش، مقداد سيفي، أحمد بن بيتور، علي بن فليس، ورئيس حزب الوفاء غير المرخص له السيد طالب الابراهيمي، ورئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية السيد سعيد سعدي، الجنرال المتقاعد رشيد بن يلس (مترشح مستقل)، أحمد داني (الذي انسحب فيما بعد ودعَّم بوتفليقة)، السيد رضا مالك، وانضَّم في الأخير السيد شريف بلقاسم إلى جانب رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان السيد علي يحي عبد النور .

82- Secretario de estado adjunto para la Democracia, los Derechos Humanos y el Trabajo de EEUU.

83- Pablo Hern?ndez Ramos, (2004), Ibid, P.03.

84- Daniel A. Marx, Ibid, P. 105.

85- Hugh Roberts, Algeria: The Subterranean Logics of a Non-election (ARI), Real Instituto Elcano de estudios internacionales y estratégicos, ARI 68/2009, Area: Mediterranean and Arab World, Date: 22/04/2009, Madrid. P.03.

86- Daniel A. Marx, Ibid, P. 110.

87- Daniel A. Marx, Ibid, P. 112.

88- Sofian Philip Naceur, Presidential Elections in Algeria, in the Name of Stability, P.02. Available at:

https://www.rosalux.de/fileadmin/rls_uploads/pdfs/sonst_publikationen/rls_onl_wahlen-algerien_140422_en.pdf

٨٩- تعني كلمة "بركات" باللهجة الجزائرية "يكفي". أي أن ثلاثة عهدات تكفي ولاداعي لترشح الرئيس لفترة رابعة، خاصةً وأن ظروفه الصحية لاتسمح له بذلك. وهي حركة جمعت مثقفين وناشطين، عبَّروا عن هذا الرفض من خلال وسائط التواصل الاجتماعي، خلال الأيام التي سبقت الانتخابات.

٩٠- وهم: السيد علي بن فليس رئيس جبهة طلائع الحريات، السيدة لويزة حنون رئيسة حزب العمال، السيد عبد العزيز بلعيد رئيس حزب جبهة المستقبل، السيد علي رباعين رئيس حزب عهد ٥٤، السيد موسى تواتي رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية.

91- Rosa Meneses, Ibid, P.03.

92- Thomas Isabell (April21, 2017), Algerians' darkening outlook on economy and democracy predates recent anti-austerity protests, Afro barometer, Dispatch No. 140. P.P. 7-9.

93- Sofian Philip Naceur, Ibid, P.P. 2-4.

94- Kamel Daoud," Argelia: ?el cambio imposible?", AFKAR/Ideas Pol?ticas, verano de 2013. P.39.

95- Thomas Isabell, Ibid, P.P. 7-9.

96- George Joffé (14 October 2015), The Outlook for Algeria, Istituto Affari Internazionali, New-Med Research Network, Italy, P.8, 9.